تونس: على المجتمع الدولي أن يحث على إعادة إرساء النظام الدستوري

14 ديسمبر 2021

إن هجمات الرئيس سعيد المستمرة على مبدأ الفصل بين السلطات ودستور 2014 يجب أن تلقى إدانة دولية، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

أعلن الرئيس سعيد بالأمس، 13 ديسمبر 2021، عن نيته تمديد تعليق البرلمان لمدة عام ووضع "دستور جديد". وجاء إعلانه بعد ثلاثة أشهر تقريباً من تعزيز استيلائه على السلطة التشريعية والعسكرية في يوليو من هذا العام، حيث أعلن عندها أن أجزاء كبيرة من دستور 2014 باطلة وقام بتمكين نفسه من الحكم بمقتضى مرسوم رئاسي.

"بدلا من إعادة النظام الدستوري في تونس ووقف سيطرته على السلطة، يبدو الرئيس سعيد عازماً على محاولة إضفاء الشرعية على الإجراءات الاستثنائية التي عززت حكمه الفردي،" *قال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.*

"يجب على حلفاء تونس والمجتمع الدولي ككل حث الرئيس سعيد على الكف عن المزيد من الهجمات على سيادة القانون، والالتزام بدلا من ذلك بالحفاظ على النظام الدستوري للبلاد."

إن دستور 2014 هو نتيجة لعملية صياغة دستور شامل؛ وقد صاغه مجلس تأسيسي شرعي ومنتخب ديمقراطياً، من خلال عملية شفافة تضم كل الاطراف المعنية وممثلي الشعب التونسي، وبالتالي فإن رفض دستور 2014 ينتهك حق الشعب التونسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وفقا لإعلان الأمس، فإن خارطة الطريق لدستور 2022 التي وضعها الرئيس سعيد، تدعو إلى إجراء مشاورات عامة لمدة ثلاثة أشهر، بين يناير ومارس 2022، حيث سيتم تعيين لجنة دستورية لصياغة النص النهائي للدستور. ومع ذلك، ظهرت تفاصيل قليلة جداً حول هذه العملية حتى الآن.

وأضاف بن عربية: ***"من الصعب أن نرى كيف ستسمح خارطة الطريق المقترحة بعملية صياغة دستور شاملة وتشاركية بما يتماشى مع المعايير الدولية."***

إن اللجنة الدولية للحقوقيين لا تزال تشعر بالقلق إزاء تأثير قرارات الرئيس الاستبدادية على نظام العدالة الضعيف بالفعل في البلاد وعلى مسار العدالة الانتقالية. وبدون دستور 2014، فإن مصير المجلس الأعلى للقضاء – الهيئة المكلفة بضمان حسن سير النظام القضائي واحترام استقلاليته – غير مؤكد.

نظراً إلى الاضطرابات الدستورية المستمرة، إن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل النظام السابق، والذين ما زالوا يواجهون حواجز في محاولاتهم للحصول على العدالة أمام الدوائر الجنائية المتخصصة، لديهم فرص ضئيلة للغاية في الحصول على أي إنصاف فعال، بما في ذلك التعويضات.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني said.benarbia(a)icj.org، هاتف +41-22-979-3817